دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي

د. أحسن لحساسنة

الجامعة العالمية للمالية الإسلامية INCEIF ماليزيا

البريد الالكتروني:

lahsasna@gmail.com

أ. عبد الواحد غردة

جامعة قالمة، الجزائر

البريد الالكتروني:

gherdameg@yahoo.fr

ملخص تعتبر مشكلة الأمن الغذائي العربي من أبرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول العربية، وذلك بالرغم من وجود حقيقة ثابتة يتفق عليها خبراء الاقتصاد، وهي أن الأمة العربية مجتمعة فيها من الموارد والخيرات ما يكفيها غذائيا ويفيض عن حاجتها، وهو ما يعني أن سبب عجز هذه الدول في تحقيق أهدافها هو ناتج عن عدم استغلالها الحكيم لعناصر الإنتاج الموزعة بينها. لذلك فالمطلوب من الأمة العربية اليوم هو البحث في كيفية استغلال ما بيدها من ثروات استغلالا جيدا يمكنها من تحقيق أمن أبنائها غذائيا. ولا شك أن ذلك لن يتحقق لها إلا بإقامة سوق عربية مشتركة تمكن من تخليص الدول العربية من التبعية الاقتصادية للخارج في مجال الغذاء، خاصة بعد أن أثبت الواقع أن توجهات التنمية القطرية والانعزالية في الدول العربية انتهت بتكريس علاقات التبعية مع الدول المتقدمة، وذلك على حساب التكامل الاقتصادي العربي.

مقدمة:

يعد الغذاء من أهم مقومات الحياة وضرورة من ضروراتها، فلا تستقيم الحياة البشرية بدونه ولا يمكن للإنسان أن يضمن حياة آمنة هنيئة بدون تأمين أساسيات الأمن الغذائي، ولهذا يجب على كل دولة أن تعمل على تحقيق الأمن الغذائي لأبنائها، وذلك بجعل الغذاء ميسور الحصول عليه لكل فرد من أفرادها، بمعنى آخر أن يكون هذا الفرد آمنا في غذائه لا ينازعه عليه أحد ولا يحول دونه أحد ولا يضطهد من أجل الحصول عليه ولا تنتهك كرامته ولا ينتقص من حياته الكريمة لأجله.

وإذا ما رجعنا إلى واقع الدول التي لم تستطع تحقيق هذا الهدف الأساس، فإننا نجد الدول العربية في مقدمتها، وذلك بالرغم من وجود حقيقة ثابتة يتفق عليها خبراء الاقتصاد وهي أن الأمة العربية فيها من الموارد والخيرات ما يكفيها غذائيا ويفيض عن حاجتها، وهو ما يعني أن سبب عجز هذه الأمة في تحقيق أهدافها هو ناتج من عدم استغلالها الحكيم لعناصر الإنتاج الموزعة بينها. لذلك فالمطلوب من الدول العربية اليوم هو البحث في كيفية استغلال ما بيدها من ثروات استغلالا جيدا يمكنها من تحقيق أمن أبنائها غذائيا، ولا شك أن ذلك لن يتحقق لها إلا بوجود سوق عربية مشتركة تساعد على إنتاج الغذاء وتبادله بين أفرادها.

وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة لبحث دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، وذلك من خلال بحث ثلاثة عناصر أساسية وهي:

العنصر الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي.

العنصر الثاني: واقع الزراعة والأمن الغذائي في الدول العربية.

العنصر الثالث: نبذة عن السوق العربية المشتركة.

العنصر الرابع: فعالية السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي .

أولا: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي:

شاع مصطلح الأمن الغذائي في الأدب الاقتصادي بوجه خاص بعد ظهور أزمات غذائية عالمية مست العديد من الدول في النصف الثاني من الستينات وبداية السبعينات، والتي عقبها جفاف شديد أصاب بعض هذه الدول في الثمانينات من القرن العشرين. وسنحاول في هذا العنصر عرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، مبرزين في نهايته سلبيات عدم تحقيقه.

1. تعريف الأمن الغذائي

عرف الأمن الغذائي بعدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: عرف الأمن الغذائي على أنه " الوفاء باحتياجات الفرد من العناصر الغذائية المتوازنة وبكمية تكفي لأداء العمليات الفسيولوجية والحفاظ على الحالة الصحية" [1].

التعريف الثاني: و عرف أيضا بأنه " حصول جميع الناس في جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية على ما يكفي من أغذية سليمة ومغذية لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط" [2].

التعريف الثالث: وهناك من عرفه على أنه" هو ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التي تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقا للمعايير العلمية المتفق عليها دوليا، وذلك خلال فترة من الزمن" [3].

نلاحظ من التعاريف السابقة أنه رغم اختلاف ألفاظها إلا أنها تحتكم في مجملها إلى نقطة أساسية وهي قدرة المجتمع على تلبية احتياجات سكانه من الغداء الصحي والنظيف.و هو ما يستلزم أربعة شروط:

- كفاية الغذاء أو توفره.
- استقرار توفر الغداء دون تقلبات أو نقص من موسم لآخر أو من عام لآخر.
- الحصول على الغداء أو القدرة على ذلك.
- نوعية وسلامة الأغذية.

2. الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يقصد بمصطلح الاكتفاء الذاتي من الغداء المدى الذي تستطيع به البلاد مقابلة احتياجاتها الغذائية من إنتاجها المحلي، وعلى هذا فإن مصطلح الاكتفاء الذاتي من الغذاء يختلف عن الأمن الغذائي فالأول ينظر إلى الإنتاج القومي فقط كمصدر وحيد للإمدادات، بمعنى آخر يرتبط الاكتفاء الذاتي في الغداء بمنظور عام حول التنمية التي تركز على الاعتماد على الذات. في حين يأخذ الأمن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية والمعونات الغذائية كمصادر ممثلة لإمداد السلع الغذائية وهو يتسق مع نظرة التنمية التي تضمن التخصص العالمي والميزة النسبية [4].

3.الأمن الغذائي في مستويات مختلفة التحليل

إن مفهوم الأمن الغذائي لأي قطر من الأقطار يمكن تحليله على ثلاثة مستويات هي المستوى القومي، المستوى العائلي، والمستوى الفردي. ولا يعني الأمن الغذائي في أحد المستويات بالضرورة أمنا غذائيا في مستوى آخر، فهناك أقطار عديدة آمة غذائيا على المستوى القومي حيث يكون هناك توازن بين طلب الغذاء وعرضه وفقا للأسعار المناسبة، ولكنها تضم مجموعات سكانية أو أفراد يفتقرون إلى الأمن الغذائي [5].

4.الآثار السلبية لغياب الأمن الغذائي

إن النتائج السلبية لغياب الأمن الغذائي خطيرة وهي تنعكس على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية:

أ. اقتصاديا

يدفع العجز في تحقيق الأمن الغذائي الدول إلى تخصيص مبالغ ضخمة لتغطية فاتورة العجز، مما يعني استنزافا للموارد المالية، وإرهاقا للاقتصاد، وتفاقما في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي، وتضخما للمديونية في بعض الأقطار، وبالتالي تكريسا للتبعية والإضرار بالتنمية بمجملها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة صعبة لن يكون الخروج منها ممكنا إلا بتحريك التنمية نفسها وتطويرها، وبالتركز على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي الذاتي، وهو أمر ممكن موضوعيا، كما سنرى لاحقا.

ب. اجتماعيا وأمنيا

إن التضييق على حاجات الإنسان الغذائية هو بمثابة اعتداء على الحياة نفسها. ومن هنا حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على رفع أو محاولات رفع أسعار سلع الغداء الحيوية وردود فعلها الغاضبة على ذلك، والتي تجسدت في انتفاضات عديدة كالذي شهدته بعض البلدان العربية مؤخرا مثل الجزائر في ما يسمى مظاهرات الزيت والسكر في بداية السنة الحالية.

ج. سياسيا واستراتيجيا

إن العجز الغذائي يعني في الغالب اليوم التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمزاج ومصالح وضغوط الدول الموردة، وأهمهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يؤدي غالبا إلى تهديد أو تقييد أو ابتزاز أو ارتهان القرار السياسي للدول العاجزة غذائيا، بدرجة أو أخرى لقوى أجنبية وهو ما يؤدي في المحصلة إلى التبعية السياسية [6]. من منطلق أن" من لا يملك قوته لا يملك إرادته".

ثانيا: واقع الزراعة و الأمن الغذائي في الدول العربية

أنعم الله سبحانه وتعالى على العالم العربي بالعديد من النعم والخيرات التي تكفل له الأمن الغذائي الوفير، ورغم ذلك ما زالت معظم الدول العربية تعتمد في جزء كبير من غذائها على دول الشرق والغرب، وذلك راجع في الأساس الأول إلى تخلف قطاعها الزراعي الذي يعاني من عدة مشاكل حالت دون النهوض به. فالمتفحص لأوضاع الزراعة في الدول العربية، يجد أن هناك معالم واضحة لأزمة زراعية كبيرة، فالطاقة الإنتاجية الحالية لمعظم الدول العربية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية، وقد تزداد الواردات الغذائية لتسد الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه. أن هذا الواقع يمكن توضيحه من خلال العناصر التالية:

1. **حجم الإنتاج الزراعي في الدول العربية:**

على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية في البلاد العربية، إلا أن الزراعة لا تزال تمثل العمود الفقري للاقتصاد العربي فيما عدا معظم الأقطار النفطية، فالزراعة ليست دخيلة على المنطقة بل هي مرتبطة بتاريخها القديم حتى أن كثيرا من المؤرخين والباحثين يرى بأن البلاد العربية كانت مهدا للزراعة ومنها انتشرت إلى سائر أنحاء العالم. ولا تزال آثار السدود والقنوات القديمة في مصر وبلاد الرافدين والشام

واليمن وليبيا أنحاء متفرقة من شبه الجزيرة العربية تشهد بعراقة الحرفة الزراعية في هذه الأقطار. ورغم المكانة التي احتلتها الزراعة عند معظم الدول العربية عبر مر التاريخ إلا أن الناتج منها اليوم مازال ضعيفا وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الناتج الزراعي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للدول العربية خلال الفترة 2006- 2008.

مليون دولار أمريكي

الدولة	2006	2007	2008
الأردن	389.40	433.00	542.00
الإمارات	3333.00	2612.00	3504.00
البحرين	53.00	67.00	72.00
تونس	3411.00	3688.00	3963.00
الجزائر	8812.00	10105.00	11197.00
جيبوتي	23.00	28.00	32.00
السعودية	10499.00	10708.00	10947.00
السودان	13567.00	16364.00	17922.00
سوريا	6862.00	8400.00	10741.00
الصومال	820.00	820.00	820.00
العراق	3713.00	4335.00	4477.00
عمان	509.00	524.00	610.00
فلسطين	267.91	294.37	234.55
قطر	64.00	69.00	74.00
الكويت	240.00	244.00	268.00
لبنان	1778.00	1955.00	2313.00
ليبيا	1254.00	1512.00	1630.00
مصر	14213.00	17496.00	20520.00
المغرب	9150.00	9147.00	11202.00
موريتانيا	417.00	354.00	402.00
اليمن	1936.00	2484.00	2972.00
الجملة	81394.92	91705.96	104442.55

المصدر: منظمة الزراعة العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص 11، عن الموقع http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29.pdf تاريخ الإطلاع 2011/11/02

بالرغم من أن إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول العربية شهد ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاثة، إلا أن القيمة المحققة تعتبر ضعيفة حيث لم تتجاوز في الإجمالي سنة 2008: 104442,55 مليون دولار أمريكي، بينما في سنتي 2007 و2006 فقد قدرة بـ : 91705,96 و 81394.92 مليون دولار على التوالي.

ويعود ضعف الناتج الزراعي العربي إلى العديد من المشاكل يمكن إيجازها فيما يلي:

- يستخدم الإنتاج الزراعي في معظم الدول العربية كميات قليلة من مستلزمات الإنتاج الحديثة كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلا عن أنه يستخدمها استخداما سيئا [7].
- اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية ممثلا في تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية نظرا لزيادة عدد السكان المستمرة وعدم استصلاح أراضي جديدة بل والتعدي على الأراضي الموجودة بالبناء وغيره.
- الندرة النسبية للموارد المائية والإروائية في بعض الدول.
- مشاكل العمالة الزراعية نظرا لانتشار التعليم وعزوف أبناء الريف عن العمل بالزراعة.
- التغيرات الثقافية في البيئة الريفية التي أدت إلى تحول القرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة.
- ندرة التصنيع الزراعي الذي يزيد من قيمة المنتجات بدلا من بيعها بحالتها بأسعار زهيدة خاصة عند تصديرها في صورة خامات وإعادة استيرادها في صورة منتجات.
- قلة التعاون الزراعي بين الدول العربية سواء من حيث تبادل الخبرات أو التنسيق أو التجارة البينية، وينتج عن هذا ضعف الموقف التفاوضي لدول العالم الإسلامي في تعاملها مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تلقى فيها الدول العربية مصاعب المنافسة الحادة وإلغاء معونات الدعم للقطاع الزراعي [8].
- ضعف أداء المؤسسات الزراعية سواء في الإشراف أو التنسيق أو التمويل وكذا البحوث الزراعية.
- ظروف السوق الزراعية ومقوماتها في العديد من الدول العربية، سواء من جانب مدخلاتها أو مخرجاتها تتسم بصفات غير كاملة، مما يؤدي إلى ظهور تشوهات في أداء جهاز الأسعار وتخصيص الموارد الزراعية [9].

2. معدلات الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية في الوطن العربي

تساعد مؤشرات الاكتفاء الذاتي في التعرف على القدرات الذاتية للطاقات الإنتاجية لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية، وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها

الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية [10]، وهي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة بالوطن العربي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 02: معدل الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية المحقق سنتي 2007، 2008

آلاف الدولارات الأمريكية

البيان	2007			2008		
	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
مجموعة الحبوب	49759.67	103620.45	% 48	46679.71	102825.80	% 45
الأرز	7428.93	10066.10	% 74	7670.87	10346.12	% 74
جملة البقوليات	1296.17	2007.61	% 65	1144.89	2036.94	% 56
جملة الخضر	48006.77	46834.05	% 103	51674.12	50738.01	% 102
جملة الفاكهة	28302.55	29011.27	% 98	29873.10	30438.24	% 98
السكر(مكرر)	2894.17	10170.81	% 28	2906.83	9971.69	% 29
جملة الزيوت والشحوم	1621.50	4296.10	% 38	1786.37	4857.06	% 37
جملة اللحوم	7264.30	8904.84	% 82	7426.01	9069.66	% 82
الأسماك	3580.73	3422.47	% 105	3883.92	3700.24	% 105
البيض	1473.33	1494.51	% 99	1487.42	1505.83	% 99
الألبان ومنتجاتها	24597.29	35838.03	% 69	25186.63	35929.83	% 70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الأول والثاني، السنة 28، 2009، ص 21. عن الموقع http://www.aoad.org/aoad-magazine.pdf تاريخ الإطلاع 2011/11/03.

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ التغيرات في الكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية قد صاحبها زيادة وانخفاض في معدلات الاكتفاء الذاتي منها بنسب متفاوتة، وذلك تبعاً لحجم إنتاج بعض السلع في الوطن العربي .وبصفة عامة يمكن تقسيم السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها بالوطن العربي خلال الفترة 2008 - 2007 كما يلي [11]:

المجموعة الأولى:

تضم السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي العالية ويحقق البعض منها فائضاً تصديراً وتشمل الأسماك 105 %، الخضر 102 %، الفاكهة 98 %.

المجموعة الثانية:

وتضم السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة وتشمل جملة اللحوم 82 % ، و الأرز 74 %، الألبان ومنتجاتها 70 %، والبقوليات 56 %.

المجموعة الثالثة:

تضم السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة وتشمل الحبوب 45%، السكر 29 % ، والزيوت النباتية 37 %.

3. تطور الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي:

نظرا لعدم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وخاصة الأساسية منها ، فقد وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى استيرادها من الدول الأخرى. والجدول التالي يوضح تطور الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي لمتوسط السنوات 2001- 2005 والسنتين 2007، 2008.

الجدول رقم 03: الواردات الزراعية والغذائية في الوطن العربي للسنوات 2001- 2005، 2007، 2008

بالمليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 2001- 2005		2007		2008	
	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
الأردن	1139.91	854.55	2167.41	1804.13	1627.71	1273.60
الإمارات	2947.48	2700.87	4544.00	3611.95	4544.00	3611.95
البحرين	504.90	480.10	586.19	527.99	586.19	527.99
تونس	1317.44	775.69	2461.58	1671.91	2446.12	1983.74
الجزائر	3866.11	2798.09	6077.20	4467.63	9242.16	7191.50
جيبوتي	118.50	43.67	143.03	48.42	143.03	48.42
السعودية	7105.99	6315.78	12934.28	11965.61	17721.86	16606.87
السودان	667.70	482.77	355.47	21.83	963.37	28.59
سوريا	1031.73	773.22	1539.64	1368.76	2401.58	2189.63
الصومال	130.53	103.96	527.06	437.35	527.06	437.35
العراق	1652.61	1576.20	1997.10	1819.79	1997.10	1819.79
عمان	1400.48	651.23	2060.91	1433.20	2968.97	2424.24
فلسطين	310.17	180.70	342.68	286.43	342.68	286.43
قطر	380.13	318.20	410.00	223.57	410.00	223.57
الكويت	1367.60	1073.12	1919.93	1254.50	1919.93	1254.50

لبنان	1510.15	1006.21	2268.76	1394.39	2268.76	1394.39
ليبيا	1184.71	999.78	2093.32	1828.80	2093.32	1828.80
مصر	3054.16	2890.46	5443.38	4643.28	7932.05	7471.60
المغرب	1900.48	1475.72	2646.71	2125.20	2646.71	2125.20
موريتانيا	93.36	83.57	94.25	84.02	94.25	84.01
اليمن	1071.97	963.44	1922.77	1899.32	2402.94	2366.63
الجملة	32756.11	26547.33	52535.67	42918.08	65279.79	55178.80

المصدر: منظمة الزراعة العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، 129، 130، 131. عن الموقع http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29.pdf تاريخ الطلاع 2011/11/02

يوضح الجدول رقم 03 أن الدول العربية في معظمها دولاً مستوردةً للسلع الغذائية، حيث نلاحظ أن الواردات العربية من المنتجات الزراعية قد شهدت ارتفاعا خلال سنة 2008 إذ بلغت 65279,79 مليون دولا أمريكي في حين قدرت سنة 2007 بـ 52535,67 مليون دولا أمريكي، أما في متوسط فترة 2001- 2005 فقد قدرت بـ 32756,11 مليون دولار. وهو ما يوضح أن الواردات من المنتجات الزراعية في الدول العربية تشهد ارتفاعا مستمرا.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية باعتبارها منتوج زراعي حيث يبين نفس الجدول أن هذه المنتجات قد سجلت ارتفاعا مستمرا خلال كل السنوات حيث ارتفعت من 26547,33 مليون دولار في متوسط الفترة 2001- 2005 إلى 42918,08 و 55178,80 سنتي 2007 و 2008 على التوالي.

4. موقع الدول العربية من مشكلة الأمن الغذائي:

لم تكن الدول العربية في منأى عن مشكلة الأمن الغذائي الذي مست العالم خلال فترات مختلفة من التاريخ، ولازالت هذه المشكلة تعتبر إحدى المشاكل الاقتصادية المهمة التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر، بل أن مشكلة الأمن الغذائي تزداد حدة إذ تشير الإحصائيات أن الفجوة الغذائية في الدول العربية والتي تمثل معظم دول العالم الإسلامي قد تضاعفت من 13.9 مليار دولار في عام 2000 لتصل إلى حوالي 27.5 مليار دولار في 2009 [1] [2]. ويعود هذا الارتفاع إلى عدم وجود توازن بين نمو الإنتاج الغذائي ونمو الاستهلاك الغذائي في الدول العربية حيث تشير الإحصائيات أن نمو الإنتاج الغذائي في الدول يتراوح ما بين 1.5 % إلى 2.5 ٪ سنوياً بينما ينمو استهلاك الغذاء بمعدل يتراوح ما بين 4 ٪ و5 ٪ سنوياً [1] [3]. وإن مفارقة معدل النمو التي يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمين الاحتياجات الغذائية.

وينبغي التنويه بأن هناك تفاوت في بين الدول الإسلامية من حيث موقعها من الأمن الغذائي حيث يمكننا التمييز بين ثلاثة مجموعات وهي [14] :

- **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الدول التي تظهر بها فجوة غذائية فعلية محلية، ولكنها تستطيع تغطية هذه الفجوة بالاستيراد من الخارج، اعتمادا على المتوفر من مواردها المالية الذاتية المستمدة من فائض عوائد صادراتها البترولية (مثل دول الخليج)، ومن ثم لا تعاني هذه المجموعة من الدول من مشكلة أمن غذائي.

- **المجموعة الثانية:** وتشمل مجموعة الدول المنتجة للغذاء، ولكن إنتاجها المحلي من الغذاء لا يكفي احتياجاتها الغذائية منه لأسباب خاصة بالسياسة الإنمائية والزراعية، لذلك ظهرت فيها فجوة غذائية وتزايدت هذه الفجوة مع مرور الزمن. وتفتقر هذه الدول في نفس الوقت إلى موارد كافية من النقد الأجنبي التي تلزم لتمويل استيراد حاجاتها من الغذاء، مما أثر على مقدرتها في سد الفجوة الغذائية، و أدى إلى عجز موازينها التجارية واضطرارها إلى الاستدانة من الخارج أو تلقى المعونات والمساعدات الأجنبية (مثل مصر)، الأمر الذي يؤثر سلبا في موازين مدفوعاتها، لذلك تعاني هذه المجموعة من الدول من وجود فجوة أمن غذائي .

- **المجموعة الثالثة:** وهي الدول المصنفة في المجموعة الأكثر فقرا في العالم، إذ تعاني عجز غذائي حاد بسبب ظروف طبيعية مثل استمرار موجات الجفاف المدمرة، أو ظروف سياسية مثل الحروب والاضطرابات الداخلية، وقد تشتد فيها الفجوة الغذائية الفعلية المحلية. وهذه المجموعة من الدول لا تمتلك موارد النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغذاء، وإنما تعتمد على سد جانب من الفجوة الغذائية بها على المعونات الغذائية الدولية، إلا أن هذه المعونات تكون في أغلب الأحيان قاصرة تماما عن سد فجوة الغذاء فيها ومثل تلك الدول نجد الصومال.

ثالثا: نبذة عن السوق العربية المشتركة

على الرغم من الجهود المبذولة مند عقود في مجال التكتل الاقتصادي العربي إلا أن واقع اقتصاديات الدول العربية مازال يعاني من التجزئة والتخلف والتبعية الاقتصادية، وبعيدا كل البعد عن التكتل الاقتصادي المنشود، حتى في أبسط أشكاله.

1. تعريف السوق العربية المشتركة:

قبل إعطاء تعريف للسوق العربية المشتركة والتي تعتبر صورة متقدمة من صور التكامل الاقتصادي ينبغي أولا أن نعرف خطوتين مهمتين تسبقان هذه السوق وهما: منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

أ. منطقة التجارة الحرة:

تتمثل في أن تصبح الدول التي تتضمنها منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة، تتيح حرية انتقال الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية، والإجراءات الإدارية، وكافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من أشكال التكامل، مع احتفاظ كل دولة من الدول ضمن منطقة التجارة الحرة برسومها الجمركية وقيودها الكمية وإجراءاتها الإدارية إزاء تجارتها مع العالم الخارجي [15].

ب. الاتحاد الجمركي:

يمثل هذا الشكل من أشكال التكامل درجة أبعد مدى في تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة، حيث انه بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود على حركة السلع بين الدول، يتضمن توحيد الرسوم الجمركية المتفق عليها إزاء العالم الخارجي، وبالتالي فإنها تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركيا [16].

ج. السوق العربية المشتركة:

تعتبر السوق العربية المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهي تمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، حيث لا تتوقف عند حرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل تتعدى ذلك لتشمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول الأعضاء، كالعمل ورأس المال وغيرها [17].

2. تاريخ السوق العربية المشتركة [18]:

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة الى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى . وأطلق على تلك الاتفاقية : اتفاقية السوق العربية المشتركة ، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965 وهي : مصر وسوريا و الأردن والعراق، وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي : ليبيا واليمن وموريتانيا عام1977. والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة ولم تتطور الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول . ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع

معاهدة السلام مع اسرائيل ، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية .

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40٪ من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و 30٪ في جانفي 2001 وأخيرا 30٪ في جانفي 2002 .

تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات ، أما العراق فكان حينها تحت الحصار الاقتصادي، أما مصر فقد وافقت على الإسراع بتطبيق القرار. أما ليبيا فقد ألغت الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة .

3. مزايا إنشاء سوق عربية مشتركة

هناك العديد من المبررات والايجابيات الدافعة إلى ضرورة إنشاء سوق عربية مشتركة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تمكين البلدان العربية من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية من موقع عربي جماعي منسق تتضافر من خلاله الجهود والطاقات العربية من مركز ثقل جماعي تجاه الأطراف الخارجية.
- تحقيق العديد من المزايا التي تفتقر إليها الاقتصاديات المحلية في البلدان العربية والتي من أهمها السوق العربية الواسعة والوفرات الإنتاجية الناجمة عن الحجم الكبير للإنتاج، وخفض تكاليف الإنتاج والنقل، ورفع مستوى الإنتاجية وتحسينها، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، واكتساب المزيد من التقنيات الإنتاجية المتقدمة بتكاليف منخفضة، ودعم المركز التفاوضي لهذه الدول في تعاملاته الاقتصادية الدولية.
- تمكين الدول العربية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو لاقتصادياتها والاستغلال الأمثل لطاقاتها، والوصول تدريجيا إلى تحقيق شبكة تعاملات إنتاجية واستثماراتية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية القدرات التصديرية للأسواق الخارجية، وما يرافق ذلك من تعاظم وتنوع الطاقات الإنتاجية العربية وتنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات نموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

- تفعيل دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة أمامه للمساهمة بشكل أكبر في تنمية وتطوير الاقتصاديات العربية، مع ما يرافق ذلك من توسع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي.

رابعا: فعالية السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي

إن مسار التنمية الزراعية وأدائها في العالم العربي، وبخاصة خلال الربع الثالث من هذا القرن من جهة، والمعطيات الموضوعية، وبخاصة تلك المتعلقة بالموارد الأرضية والمائية والبشرية، وبالإمكانيات التقنية والمادية المتاحة للمنطقة العربية، من جهة أخرى، والنتائج الايجابية التي حققتها العديد من البلدان النامية في الميدان الزراعي خلال العقود القليلة الماضية، من جهة ثالثة، وتوقع ازدياد تكاليف وصعوبات الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية مستقبلا، من جهة رابعة، إن كل ذلك يجعل الدول العربية أمام خيار واحد لا بديل منه في نظرنا، وهو تطوير وتبني استراتيجيات تنموية زراعية إنتاجية، متكاملة عربيا وإسلاميا، ومستقلة اقتصاديا وسياسيا، وهي الشروط التي لا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على سوق عربية مشتركة .

1. السوق العربية المشتركة كحل لمشكلة الأمن الغذائي العربي

إن اعتماد كل دولة على مواردها الذاتية وعدم تحقيق إطار تكاملي عربي متين تستطيع من خلاله الحصول على موارد إضافية لدفع عجلة التنمية بالسرعة المطلوبة، أدى إلى أن يكون استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية في بعض الدول العربية لا يزال دون التشغيل الكامل، وهو ما انعكس سلبا على حجم الإنتاج الزراعي في الوطن العربي وعزز اتساع الفجوة الغذائية في جل الدول العربية. كما أن عدم استجابة الموارد الاقتصادية الزراعية في الأقطار العربية المجزأة للتوسع في الإنتاج تجاه الطلب المتزايد على المجموعات المحصولية، يعود أساسا إلى ندرة الموارد الاقتصادية الزراعية في بعض الأقطار العربية ووفرة بعض تلك الموارد في أقطار عربية أخرى، وهو ما أدى إلى عدم مرونة عناصر الإنتاج للتغييرات الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية ومنع التوسع في الإنتاج [19].

وبما أن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيعمل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية فإنه سيزيد من مرونة عناصر الإنتاج، مما سيسمح بزيادة حجم الإنتاج ليواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية . وهكذا فإن إنشاء سوق عربية مشتركة يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي. ومقومات هذه السوق

متوافرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية.

كما أن هذه السوق ستحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية الزراعية في ظل الاقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيمه منظمة التجارة الدولية، خصوصا أن اتفاقية" الغات "قد خفضت القيود الجمركية وأزالت الحواجز غير الجمركية، وبذلك فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي- إن تحقق -سيزيد الكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية العربية، وسيساعد الدول العربية على زيادة التبادل فيما بينها في مجال السلع الغذائية [20].

2. عوامل نجاح السوق العربية المشتركة ودورها في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي

إن إنشاء سوق عربية مشتركة ليس مستحيلا نظرا لما تتوفره الأمة العربية من متطلبات لتحقيق الأمن الغذائي، فلديها من الموارد الطبيعية والبشرية ما يكفي جميع دول العالم العربي من الغذاء، وهذه الموارد تتمثل في أراضي قابلة للزراعة، وأيدي عاملة لا تجد فرصة للعمالة، وفوائض استثمارية كبيرة، هذا إلى جانب كل مقومات التنمية الاقتصادية لإنتاج ما تحتاج إليه من سلع إستراتيجية وسلع غذائية، وخدمات تفي بتوفير الحياة الطيبة الكريمة لكل فرد يعيش داخل دول الأمة، ولكن القضية أنها لا تستخدم ما لديها من موارد في الإنتاج . فإذا قامت باستخدام واستغلال ما تحت يدها من ثروات سيمكنها ذلك لا محال من تحقيق أمنها، فمن حكمة الله سبحانه أنه وزع الثروات على دول العالم الإسلامي مجتمعة، فالعالم الإسلامي ومنه العربي فيه عناصر الإنتاج التي تبعده عن الفقر، وتجعله من أغنى الأمم.

ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل التي تساعد على إنجاح السوق العربية المشتركة ومن تم المساهمة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي فيما يلي:

أ. طبيعة توزيع الموارد الطبيعية بين الدول العربية

يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة [21]، ولهذا فإن التفاوت في الموارد الطبيعية يعتبر أهم مقومات السوق المشتركة في الدول العربية، حيث تتمتع العديد من الدول العربية (الدول الغير النفطية) بوفرة في الموارد الطبيعية لديها، كالأراضي الزراعية والمياه بينما تعاني الدول النفطية من الندرة النسبية في ذلك. إلا أنه رغم تملك الدول غير النفطية هذه الإمكانيات فهي غير قادرة على استغلالها الاستغلال الأمثل، في ظل غياب السوق العربية المشتركة التي توفر لها بقيت عناصر الإنتاج التي تعوزها، وفي مقدمتها

رأس المال، وكانت النتيجة أن جزءا كبيرا من الأراضي الزراعية العربية بقية خارج دائرة الاستغلال والانتفاع حيث أن نسبة المساحة المستغلة تقدر ب نحو 9.4 % من المساحة الكلية. وهذا مما يوفر إمكانية الاستثمار أمام رِوس الأموال العربية، بدلا من اتجاه دول الفائض المالي لحل مشكلة الأمن الغذائي بعيدا عن الأقطار العربية وهو الاتجاه الذي وصف بأنه استنزاف كبير للموارد اقتضته غيبة السوق العربية المشتركة. وليس تمة شك أن التكتل الاقتصادي يضمن حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة في كل دول السوق بدلا من اتجاه كل منها إلى تطبيق سياسات الاكتفاء الذاتي في ضل سياسات التنمية القطرية والانعزالية مع ما يترتب مع ذلك من إهدار للموارد المتاحة، التي هي في أمس الحاجة إليها، ولهذا فمن الصعب أن تنظر كل دولة عربية بمفردها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع المتعددة كأنه بديل للتكامل الاقتصادي العربي الذي من المعول عليه أن يسهم في عتق الدول العربية من التبعية الاقتصادية للخارج، خاصة بعد أن أثبت الواقع أن توجهات التنمية القطرية في الدول العربية انتهت بتكريس علاقات التبعية مع الدول المتقدمة وذلك على حساب التكامل الاقتصادي العربي.

ب. طبيعة توزيع الموارد المالية

يعتبر من عوامل نجاح السوق المشتركة في الدول العربية تباين الموارد المالية بينها، حيث أن بعض الدول العربية(النفطية) تمتلك ثروة مالية هائلة تفوق احتياجاتها التمويلية تم توظيف معظمها في الدول المتقدمة وفي الوقت نفسه يعاني عدد آخر من الدول العربية (الدول غير النفطية) من عجز في هذه الموارد ترتب اعتمادها على مصادر التمويل الأجنبي وهو الأمر الذي يمكن تجاوزه من خلال السوق العربية المشتركة، التي تسمح لانسياب الفوائض المالية من دول الفائض إلى دول العجز المالي بشكل يحل مشكلة التبعية المالية في الدول العربية بمجموعها سواء تلك التي وظفت أموالها في الدول المتقدمة حتى أصبحت بمثابة الدائن التابع، لا يملك استرداد ثروته بإرادته الذاتية وقت ما يشاء، أو تلك التي انخرطت بطريق الاستدانة الخارجية حتى تفاقمت ديونها الخارجية بشكل جعلها في النهاية تخضع لسياسات التكيف التي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي من أخطرها بيع المشروعات العامة من خلال تحويل الدين المالي إلى أصول إنتاجية يمتلكها الأجانب، في غيبة القطاع الخاص العام القادر على شرائها. [22]

ج. طبيعة توزيع الموارد البشرية

لا شك أن توفر الموارد الطبيعية والموارد المالية تحتاج إلى عامل بشري متنوع من اجل استغلالها، وكما هو معروف فان الوطن العربي يضم قوة بشرية كبيرة تتنوع وفق تنوع حجم السكان، والتركيب العمري إذ أن الوطن العربي يضم في جنباته عمقاً بشرياً تبلغ فيه نسبة السن الوسيط " الفئة العمرية المنتجة " من 15 –

59 نحو 45٪ من إجمالي عدد السكان [2 3]، وهذا يشير إلى ارتفاع القوة الإنتاجية في المجتمع العربي، مما يعزز من قدراته الاقتصادية وبالتالي قوته السياسية .

النتائج و التوصيات:

من خلال الدراسة السابقة لدور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر الأمن الغذائي لأي وطن قضية أساسية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة وهذا حتى ينعم هذا الوطن بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- لا تحقق الدول العربية الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية المهمة لتحقيق الأمن الغذائي.
- رغم أن الأمة العربية لا تنقصها متطلبات تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها مازالت تعاني من مشكلة غياب الأمن الغذائي.

وفي النهاية فقد خلصت دراستنا إلى مجموعة من التوصيات المهمة لتحقيق الدول الإسلامية لأمنها الغذائي وهي:

- ضرورة تكتل الدول العربية اقتصادياً في إطار السوق المشتركة إذا ما أرادت التحرر من أسر التبعية الغذائية للخارج بل أن السوق العربية المشتركة ضرورة لم تحتمل التأجيل في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية والأطماع الخفية والظاهرة المحيطة بالدول العربية.
- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل يسهم في زيادة التدفقات المالية البينية وفي جلب المزيد من الفوائض المالية العربية في الخارج.
- إعطاء القطاع الزراعي الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية العربية وزيادة نصيبه من إجمالي الاستثمارات الكلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي والتحصن ضد أخطار الاحتكار الدولي للغذاء.
- مضاعفة الدور التمويلي الذي تطلع به مؤسسات التمويل العربية.
- الاهتمام بالتنمية الريفية التي من خلالها يتحقق توازن نسبي بين التنمية الصناعية (في المدن) والتنمية الزراعية (في الريف) بشكل يسهم في خلق مجتمع ريفي قادر علي الإنتاج والعطاء.
- نقل التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في مجال التطبيق الزراعي بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية البينية، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية للدول العربية ومستلزمات إنتاجها، وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة.

هوامش البحث:

1. عزة إبراهيم عمارة. **الأمن الغذائي في ظل أهم المتغيرات المعاصرة،** ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 8 أكتوبر 2001، ص 4.
2. جاك ضيوف. **العمل على لاستئصال الجوع - ألفية متحررة من الجوع-** ، منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، أكتوبر 2000، ص 25.
3. عبد الرحمان يسري. **أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي**، مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم العربي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22،25، أفريل 2000، ص1.
4. عزة إبراهيم عمارة ، مرجع سابق، ص 6.
5. نفس المرجع، ص 5.
6. صلاح وزان. **تنمية الزراعة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص 37.
7. منى رحمة. **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، بيروت، ص 159 .
8. محمد عبد الحليم عمر، كلمة ملقاة في افتتاح المؤتمر الدولي " اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22- 25 أفريل 2000، ص 6.
9. سالم توفيق النجفي. **إشكالية الزراعة العربية - رؤية اقتصادية معاصر-** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1993، ص 77.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، ص 37 عن الموقع:
http://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2010.pdf تاريخ الاطلاع 2011/11/02.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، العدد الأول والثاني، السنة 28، 2009، ص 20. عن الموقع http://www.aoad.org/aoad-magazine.pdf تاريخ الإطلاع 2011/11/03.
12. رفيق صالح ، المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، عن الموقع:
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?p=146540 تاريخ الإطلاع 2011/09/02
13. زياد عربية، **الفجوة الغذائية في الدول العربية**، عن الموقع:
http://www.alaswaq.net/views/2005/05/22/1317.html تاريخ الإطلاع 2011/09/02
14. محمد أحمد السريتي. **الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانية تحقيقه**، مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22- 25 أفريل 2000، ص 1.
15. فليح حسن، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2004، ص 223.
16. المرجع نفسه، ص ص 223،224.
17. عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد، ط1، السعودية، 2006، ص 282.
18. المرسي سيد حجازي، **تقويم لمسيرة السوق العربية المشتركة**، عن الموقع http www. firashiary.jeeran.com/:// تاريخ الإطلاع 2011/11/03.
19. المركز الوطني للمعلومات، **الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية، عن الموقع
http://www.yemen-nic.net/contents/Agric/studies/4.pdf تاريخ الإطلاع 2011/11/03
20. المرجع نفسه.
21. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 234.
22. المرجع نفسه
23. مأمون شحادة، الوطن العربي: مقومات تحتاج إلى تقييم وتقويم، عن الموقع،
http://www.akhbaralaalam.net/author_article_print.php?id=1228 تاريخ الإطلاع 2011/11/13